

الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء في الأردن

أحمد عيسى الطويسى *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء طبيعة أولويات الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، من وجهة نظر الخبراء في الأردن. تشكل مجتمع الدراسة من كافة الخبراء القائمين على رسم أو تنفيذ سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. بلغت عينة الدراسة لجولاتها الثلاث (167) خبيراً. تم توظيف الاستبانة كأداة لجمع البيانات وعلى ثلاث جولات، حيث تم التحقق من صدقها وثباتها.

كشفت نتائج الدراسة عن الآتي:

- 1) تشكلت طبيعة الحلول من ستة مجالات هي: مناهج وأساليب التدريس والتدريب، البنية التحتية والبيئة التعليمية، السياسات والتشريعات، وسائل الإعلام والاتصال، برامج التوعية والإرشاد المهني، والتشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني.
- 2) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء تعزى لمتغير طبيعة عمل الخبير (مركزي/لامركزي)، على كافة مجالات الحلول، عدا مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، حيث كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء ولصالح الخبراء على المستوى المركزي.
- 3) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء يمكن أن تُعزى لمتغير جهة العمل، وعلى كافة مجالات أولويات الحلول.

- 4) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة. وفي ضوء هذه النتائج تمت التوصية بأهمية أن تشكل مجالات الحلول المقترحة التي كشفت عنها هذه الدراسة إطاراً عاماً لأي توجه لدى أصحاب القرار لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

الكلمات الدالة: التعليم المهني والتقني، النظرة المجتمعية، الحلول المقترحة، الخبراء في الأردن.

المقدمة

البارز في إعداد الكوادر المهنية المدربة والقادرة على الإسهام في رفد قطاعات الاقتصاد الرئيسية، (الزراعة، الصناعة، والتجارة، والخدمات... الخ)، بالقوى البشرية المدربة والمؤهلة. وبذلك فإن التعليم المهني والتقني يُصبح في قلب التنمية الحقيقية الشاملة. وفي هذا السياق، (في ألمانيا مثلاً)، يعتبر التعليم المهني والتقني أحد الأسباب الرئيسة التي قادت إلى نهوض ألمانيا من أنقاض الحرب العالمية الثانية من خلال تبني استراتيجية (التعليم للعمل)، وفي بريطانيا تَكَشَفَ لصُناع القرار بأن من أهم الأسباب التي ساهمت في تراجع بريطانيا كقوة اقتصادية صناعية هو تراجع اهتمامها بالتعليم المهني والتقني؛ مما حدا بهم إلى وضع التشريعات الكفيلة بتعزيز الاستثمار في برامج التعليم المهني والتقني (ليوناردو، 1995). وفي الوطن العربي، وكما تشير العديد من الدراسات مثل: الكيلاني والدعج (2008) والطويسى (2011)، فقد تنامي

يُعد التعليم المُتغير الأهم في تحقيق التنمية المستدامة؛ والتنمية نهضة بنائية مجتمعية شاملة متكاملة (لا تقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة) هدفها وصانعها هو الإنسان؛ الذي تتحمل المؤسسات التربوية والتعليمية مهمة توجيهه وفق استعداداته وقدراته وميوله، وذلك لتمكينه من الإسهام في عملية التنمية. وتعتبر الموازنة بين مخرجات التعليم ومتطلبات التنمية الشاملة من الأمور بالغة الحساسية والأشد إلحاحاً على صناع القرار في النظم التربوية والتعليمية.

ويحظى التعليم المهني والتقني باهتمام بالغ لأهمية دوره

* قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة مؤتة، الأردن.
تاريخ استلام البحث 2012/9/3، وتاريخ قبوله 2013/4/29.

رؤية مستقبلية لكيفية تحسين الصورة المجتمعية للتعليم المهني والتقني. ويعزز ذلك ما جاء عليه نص الأولوية رقم (7) من أولويات قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني في الأردن، حيث أكد على: ضرورة تحسين صورة مهنة التدريب والتعليم المهني والتقني وبرنامج التدريب والتعليم، وذلك من خلال لبنات البناء الأساسية التي تعتمد على بناء الوعي وتحسين صورة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني (وزارة العمل، 2011). إضافة إلى ذلك فقد كان من بين أهم أهداف الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب: "تغيير الثقافة المجتمعية من خلال التركيز على أهمية التسليح بالمهنة وأثرها في تحقيق مستقبل آمن اجتماعياً واقتصادياً" (NET, 2011).

إن النظرة إلى مكانة المهنة والتعليم المهني والتقني من المسائل التي تم التعرض لها في الفلسفات المختلفة، وتفاوتت طبيعة هذه النظرة لهذا الموضوع من فلسفة إلى أخرى. ففي الحين الذي تشير فيه بعض الفلسفات التربوية، ومنها الفلسفة المثالية، إلى أهمية دور العقل والمعرفة النظرية دون أن تولي أية اهتمام بالجانب التطبيقي، أبرزت بعض الفلسفات التربوية الأخرى، مثل البرجماتية والطبيعية، أهمية البعد التطبيقي كمصدر للمعرفة (الكندري وملك، 2005). أما في الفلسفة الإسلامية ولدى المجتمعات العربية، والتي كانت أول المجتمعات تماساً مع مضامين وتعاليم الفلسفة الإسلامية، فقد أقرت أهمية المهنة وتعلمها، حيث اعتبرت العمل ضرورة أساسية للكسب الشريف، بل وضعته في منزلة من منازل العبادات. وهناك الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تؤكد أهمية العمل. يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يديه، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يديه". ولقد روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم الكثير من الممارسات التي تعزز اهتمامه بالتعليم المهني والتقني وتوجيهه للأمة للعناية بها. وفي هذا السياق يشير البشاري، كما ورد في الطويسي (2011)، إلى صورة واقعية تبين بالدليل القاطع النهج النبوي الشريف، في ترجمة عملية لنظرتهم الإيجابية نحو المهنة والتعليم المهني، حيث روي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم مر بـغلام يسليخ شاة على نحو غير صحيح، فقال له الرسول صلى الله عليه وسلم: "تتح حتى أريك"، فتشمر صلى الله عليه وسلم (وأدخل يده الكريمة بين جلد الشاة ولحمها، فحس يده حتى توارت إلى الإبط)، وقال صلى الله عليه وسلم: "يا غلام هكذا فاسلخ"، ثم مضى عليه أتم الصلاة والسلام. وهذا بحد ذاته يمثل توجيهاً تربوياً للأمة بأن تنظر نظرة إيجابية للمهنة، وأن تعتني بتعليم أبنائها على

الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر، وتعزز هذا الاهتمام في القرن العشرين والحادي والعشرين، حيث بدأ مع الثلث الأخير من القرن العشرين يتبلور المفهوم الشمولي للتعليم المهني والتقني، وحددت أهدافه من خلال ربطها بحاجات التنمية الشاملة، ولذلك انطلقت هذه الأهداف نحو إعداد المواطن الصالح الذي تكتمل فيه أبعاد النمو المختلفة؛ معرفية وانفعالية ومهارية، وذلك على نحو يمكنه من أن يكون منتجاً وشريكاً استراتيجياً في التنمية الشاملة. وفي الأردن، ومنذ إنشاء الدولة الأردنية في بداية العشرينات من القرن العشرين، بدأ الاهتمام بالتعليم المهني لمواكبة التطورات التي يشهدها سوق العمل وتسارع التغيرات في عالم المهنة. فقد تم إنشاء أول مدرسة تُعنى بالتعليم المهني في الأردن (مدرسة الصنائع والفنون) في عام 1924. وانطلاقاً من أهمية التعليم المهني والتقني في الأردن، فقد عُيّنت به مؤسسات وطنية عدة، مثل: (1) وزارة التربية والتعليم، والتي تُعنى بتوفير التعليم الثانوي المهني الشامل والتعليم الثانوي المهني التطبيقي، بالإضافة إلى إدخال مبحث التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي، وذلك بهدف إيجاد الوعي الإيجابي نحو العمل المهني لدى الناشئة؛ (2) مؤسسة التدريب المهني، والتي تُعنى بتقديم برامج التلمذة المهنية بهدف توفير القوى العاملة المدربة ورفع المستوى المهني لهذه القوى؛ (3) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال كليات المجتمع والجامعات، والتي تُعنى بتقديم تخصصات تقنية تطبيقية تهدف إلى رفد سوق العمل بكوادر تقنية مؤهلة؛ (4) القطاع الخاص، والذي تتمثل مساهمته في قطاع التعليم المهني والتقني في الكليات الجامعية المتوسطة الخاصة، والتي لها ذات الفلسفة والأهداف للكليات الجامعية في القطاع العام، بالإضافة إلى مراكز التدريب في قطاع الصناعة والأعمال.

وعلى الرغم من الاهتمام الرسمي بالتعليم المهني والتقني، إلا أن المجتمع ما زال ينظر إلى التعليم المهني نظرة سلبية بعكس التعليم الأكاديمي، إذ ينظر إليه نظرة احترام وتقدير، ظناً منا أن التعليم الأكاديمي أرفع مستوى وأعلى مقاماً من العمل اليدوي. وفي هذا السياق يشير مريان (2010) إلى أنه ورغم النهضة العلمية الشاملة التي يشهدها الأردن، والتي تجاوز عمرها نصف قرن، إلا أنه لا يزال يُنظر إلى التعليم المهني نظرة هامشية؛ وأنه لم يزل ذات النظرة الاجتماعية التي يحظى بها التعليم الأكاديمي. وبما أن الصورة العامة للتعليم المهني والتقني لا زالت غير جاذبة للطلبة وأسرهم، فإن الحاجة ملحّة لاقتراح الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين هذه الصورة والنظرة السلبية، وهذا تحدٍ يتطلب التوقف عنده ووضع

المهن التي تتطلبها مجتمعاتهم، وعلى النحو السليم.

إذن فإن المكانة التي يحتلها العمل والتعليم المهني في أي مجتمع من المجتمعات، وطبيعة النظرة المجتمعية إليه، قد تختلف باختلاف نظرة الفلاسفة والفلسفات المختلفة نحو التعليم المهني والتقني، مما يعكس على طريقة فهم ونظرة أي مجتمع من المجتمعات لأهمية المهن والتعليم المهني والتقني. وفي المجتمع العربي والذي يشكل المجتمع الأردني إحدى مكوناته، فإن النهضة العربية الحديثة و ظهور التصنيع في البلاد العربية تطلبت ازدياد الاهتمام بالمهن والتعليم المهني والتقني، لأهميته في ردف خطط التنمية بالكوادر المهنية والتقنية المؤهلة. ولذلك، وفي الأردن فإن النظام التربوي ينظر إلى التعليم المهني على أنه استثمار أساسي لا يمكن الاستغناء عنه أو استثناءه بأي شكلٍ من الأشكال. ولكن وعلى الرغم من كل هذه القناعات بأهمية التعليم المهني، فما تزال النظرة المجتمعية السلبية نحو التعليم المهني تحول دون التحاق الفرد الأردني ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني حتى وقتنا الحاضر. وتتعاكس النظرة المجتمعية نحو هذا النوع من التعليم على هيكل الالتحاق به، وحجم الاستثمارات في عناصره المختلفة وحتى إمكانات تطويره (المصري، 1994؛ المصري، 2003؛ الطويسي، 2011).

ويشير الحباشنة (2011) إلى أن الدراسات التي أجريت كشفت، مثلاً، عن أن ضعف مؤهلات الملتحقين ببرامج مؤسسة التدريب المهني، في الأردن، قد ساهم في تكريس النظرة الاجتماعية السلبية للتعليم والتدريب المهني، وإلى مخرجات تدريب دون الطموح. حيث أن النظرة المجتمعية السلبية نحو التعليم والتدريب المهني قد تسهم في فرض مدخلات ذات كفاية متدنية. إذن يمكن القول بأن تطوير التعليم المهني من خلال تطوير مدخلاته وعملياته سيسهم في تطوير مخرجاته، وبالتالي فلا بد من تغيير النظرة المجتمعية المتدنية نحو التعليم المهني والتقني، وبما أن هذه القضية أصبحت محورية في ضوء توجه الدولة الأردنية لإعطاء الأولوية لهذا النوع من التعليم، فلا بد من وضع رؤية مستقبلية لكيفية تحسين هذه النظرة السلبية، وذلك بالاستئناس بأراء الخبراء التربويين والمعنيين بالتعليم والتدريب المهني والتقني. وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين، مثل المصري (2003)، بأن تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني قد تتأتى عن طريق ترشيد الاتجاهات المجتمعية، من خلال تكييف خيارات الأفراد وتوجيه سلوكهم الاجتماعي نحو أولويات مرتبطة بالاحتياجات التنموية؛ مثل توفير الدعم والحوافز التي يمكن أن تسهم في زيادة الإقبال على الالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني التي تتطلب الحاجات التنموية الوطنية

جذب الطلبة إليها كما هو حالة التعليم المهني والتقني.

الدراسات السابقة

في ضوء عدم توفر الدراسات ذات الصلة المباشرة بهدف الدراسة الحالية، ومن خلال مراجعة الأدب التربوي السابق، تم استعراض بعض الدراسات التي تشترك بأحد أهدافها مع أي من أهداف الدراسة الحالية. وقد جاءت الدراسات على النحو الآتي:

دراسة الفرح وأبو سماحة (1987)، والتي هدفت إلى تعرف اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو العمل والدراسة المهنية. واشتملت عينة الدراسة على (379) طالباً وطالبة من اثنتي عشرة مدرسة ثانوية في مدينة عمان. وتشكلت أداة الدراسة من استبانة شملت مجالات عدة منها: طموح المستقبل للطلاب؛ اهتمام الطالب بالعمل خلال دراسته؛ دوافع الالتحاق بالتخصص الذي درسه؛ واتجاهات عامة نحو العمل والعاملين في المهن. وكشفت نتائج الدراسة، وفيما يتصل بنظرة المجتمع إلى العمل المهني، عن الآتي: 1) يعتقد فقط 12% من طلبة التعليم الأكاديمي بأن المجتمع يحترم التعليم والعمل المهني. 2) يعتقد فقط 48% من الذكور و 25% من الإناث بأن نظرة المجتمع إيجابية نحو التعليم والعمل المهني. 3) يعتقد 58% من طلبة التعليم المهني بأن المجتمع يحترم التعليم والعمل المهني. 4) يشعر 90% من طلبة التعليم المهني و 95% من طلبة التعليم الأكاديمي أن المجتمع يفضل الأعمال غير المهنية.

دراسة تيسنغ (Tesing, 1991) والتي هدفت إلى تعرف اتجاهات الطلبة التايوانيين واتجاهات والديهم نحو التعليم المهني. تشكلت أداة الدراسة من استبانة تم تطويرها لهذه الغاية. وتكونت عينة الدراسة من (320) طالباً وطالبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اتجاه إيجابي لدى الطلبة التايوانيين نحو التعليم المهني، وعدم وجود أية فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تُعزى إلى أي من متغيرات الدراسة، وبخاصة اتجاهات الوالدين نحو التعليم المهني.

دراسة البدر (1996)، والتي هدفت إلى الكشف عن مستوى اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في المدارس الحكومية في محافظات إقليم جنوب الأردن، ومعرفة اثر كل من مستوى التحصيل والتفضيل المهني ومهن الآباء في اتجاهاتهم نحو التعليم المهني. وقد تكونت عينة الدراسة من (700) طالباً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات طلبة الصف العاشر نحو التعليم المهني جاءت بدرجة متدنية، وأن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية للتحصيل في اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني ولصالح الطلبة ذوي التحصيل المتوسط والمتدني

مقابل التحصيل المرتفع.

دراسة الطراونه (2000أ)، والتي هدفت إلى تعرف المشكلات الفنية والإدارية التي يواجهها المديرون والمعلمون في المدارس والمراكز المهنية في محافظة الكرك في الأردن من وجهة نظرهم. وتكونت عينة الدراسة من (80) مديراً ومدرساً. وقد تم بناء استبانة، مكونة من (60) فقرة موزعة على سبعة أبعاد تمثل المشكلات الفنية والإدارية. وبينت نتائج الدراسة، أن من بين المشكلات التي يواجهها المديرون والمعلمون، ذات الصلة بالتلاميذ والمجتمع المحلي ونظرتهم للتعليم المهني، المشكلات الآتية: (1) اقتصار التعليم المهني على الطلبة ذوي التحصيل الدراسي المتدني. (2) اتجاهات التلاميذ السلبية نحو التعليم المهني. (3) عدم إقبال الطلبة على التعليم المهني لعدم توافر فرص لمتابعة التعليم الجامعي. (4) الاتجاهات السلبية لأولياء الأمور نحو التعليم المهني. (5) إهمال السلطات التعليمية لأهمية ودور الإعلام في تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو التعليم المهني.

دراسة الطراونه (2000 ب)، والتي هدفت إلى تعرف العوامل المؤثرة في قرارات طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم المهني في المدارس الحكومية في الأردن. واشتملت عينة الدراسة على (649) طالباً وطالبة. وقد تم بناء استبانة لقياس درجات تأثير العوامل على قرارات طلبة الصف العاشر للالتحاق بالتعليم المهني. وكشفت نتائج الدراسة عن أن درجة تأثير العامل الاجتماعي كانت هي الأكبر بينما جاءت العوامل: المهنية، الاقتصادية، التربوية التعليمية، والشخصية بدرجة تأثير متوسطة. وضمن المجال الاجتماعي فقد كان أكثر الأسباب تأثيراً، في قرار الطلبة الالتحاق بالتعليم المهني أو عدمه، الآتية: (1) عدم رغبة أفراد الأسرة التحاق بالتعليم المهني. (2) اتجاهات أفراد أسرتي الأكاديمية لا تعزز توجيهي نحو التعليم المهني. (3) اتجاهات المجتمع السلبية نحو التعليم المهني حالت دون تفكيري الالتحاق به.

دراسة مفداوي (2007)، والتي هدف إلى الكشف عن واقع التعليم المهني في الأردن، وأهم مشكلاته واتجاهات تطويره. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم ثلاث أدوات للقياس: مقياس واقع التعليم المهني في الأردن، ومقياس مشكلات التعليم المهني في الأردن، والثالث لقياس الاتجاهات المستقبلية للتعليم المهني. وتكونت عينة الدراسة من (250) معلماً ومعلمة، منهم (141) معلماً، و(109) معلمة، موزعين على فروع التعليم المهني في أربع مديريات للتربية والتعليم لمحافظة إربد/الأردن. ومن أبرز نتائج البحث: أن واقع التعليم المهني في الأردن جاء متوسطاً، لا تختلف تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني

باختلاف خبرة المعلم وفرع التعليم المهني (التخصص)، وتختلف باختلاف النوع الاجتماعي، تمحورت أبرز مشكلات التعليم المهني في الأردن في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وفي المقابل كشفت الدراسة عن أن هناك اتجاهات إيجابية لتطوير التعليم المهني في الأردن مستقبلاً.

دراسة شماس، (2010) Chammas، والتي لخصت وقائع ونتائج مؤتمر: تحسين الصورة الاجتماعية للتعليم المهني في دول المشرق العربي. حيث شارك في المؤتمر (83) خبيراً من كل من مصر، الأردن، لبنان، فلسطين، وسوريا. بالإضافة لخبراء من الوكالة الألمانية للتنمية الدولية. وجاءت أهم نتائج وتوصيات المؤتمر، والتي أكدت أهمية المبادرات التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الصورة الاجتماعية للتعليم المهني والتقني، على النحو الآتي:

- لا زال تعزيز الصورة الاجتماعية الإيجابية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني يُشكل تحدياً يتطلب تدخل من أصحاب القرار وصانعيه في دول المشرق العربي.

- يتوقع من الحكومات وصانعي السياسات قيادة عملية التغيير، من خلال إدخال إصلاحات حقيقية على السياسات والتشريعات ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني، وكذلك على مناهج التدريس والتدريب، بالإضافة إلى نظم التوجيه والإرشاد المهني.

- يمكن للقطاع الخاص أن يسهم في تلبية بعض احتياجات قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وكذلك الإسهام في تطوير المناهج وتحسين بيئة التدريب والعمل.

- الحاجة إلى شراكة استراتيجية بين جميع مؤسسات القطاعات ذات الارتباط بالتعليم والتدريب المهني. بحيث ينبغي تشجيع عقد الشراكات بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وأرباب العمل في مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وبخاصة في تتبع خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني.

- استمرارية الاهتمام باستمرارية الحملات الإعلامية في مجال التوجيه والإرشاد المهني.

رغم اختلاف الدراسات السابقة في أهدافها وتوجهاتها، إلا أنه يمكن استخلاص الآتي:

(1) كشفت نتائج الدراسات السابقة عن إن النظرة المجتمعية السلبية، نحو التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، كما هو الحال في دول المشرق العربي، هي المحور الرئيس ضمن مشكلات التعليم المهني التي يواجهها المديرون والمعلمون، وبالتالي فهي تشكل تحدياً ينبغي التوقف عنده والتصدي له من خلال البحث العلمي.

اقترح الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. فمثلاً نجد أن وزارة العمل، وفي وصفها لواقع منظومة العمل والتعليم والتدريب المهني في الأردن، تكشف عن أن المجتمع الأردني، وكذلك دوائر أصحاب العمل، ينظرون نظرة متدنية إلى التعليم والتدريب المهني والتقني (وزارة العمل، 2011). بالإضافة إلى الاهتمام اللافت للجهات الدولية بهذه القضية، فمثلاً كشف المؤتمر الذي عقدته الوكالة الألمانية للتعاون التقني لدول المشرق العربي (ومنها الأردن) حول تعزيز الصورة الاجتماعية للتعليم والتدريب المهني والتقني، أن الصورة المجتمعية السلبية نحو هذا النمط من التعليم لا زالت تشكل تحدياً للأنظمة التربوية في هذه الدول (Chammas, 2010). في ضوء ما تقدم وللمساهمة في تجاوز هذه المشكلة لا بد من اقتراح بعض الحلول العملية التي يمكن أن تسهم في حل هذه المشكلة. وليس هناك من هم أكثر كفاءة وتأهيلاً من الخبراء القائمين على هذا المسار من التعليم والتدريب، من اقتراح هذه الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني. من هنا جاءت هذه الدراسة، وتحديداً فقد سعت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

"ما الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن".

أسئلة الدراسة

سعت هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1- ما الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن من وجهة نظر الخبراء؟.
- 2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، في تقديرات الخبراء للحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن، تعزى لأي من متغيرات الدراسة: متغير طبيعة الخبرة (مركزية، لامركزية)، ومتغير الجهة التي يعمل بها الخبير (وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات الأردنية وكليات المجتمع، جهات أخرى)؟.
- 3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، في تقديرات الخبراء للحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن، تعزى للتفاعل بين متغيرات الدراسة: متغير طبيعة الخبرة (مركزية، لامركزية)، ومتغير الجهة التي يعمل بها الخبير؟.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في المضامين الآتية:

1. تبرز أهمية هذه الدراسة فيما ستقترحه من حلول قد تسهم في التغلب على مشكلة مجتمعية لطالما أرققت صناعات

2) تعتبر النظرة المجتمعية للتعليم والتدريب المهني والتقني من أهم العوامل التي تلعب دوراً رئيساً في تحديد اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني، وضمن العوامل التي تسهم في قرارات الطلبة للاحاق بمسار التعليم والتدريب المهني.

3) ركزت جل الدراسات على تحديد المشكلات التي تواجه التعليم المهني، مثل دراسة الطراونة (2000) والمقدادي (2007)، في حين ركزت بعض الدراسات على موضوع العوامل والاتجاهات التي تلعب دوراً رئيساً في قرارات الطلبة نحو الالتحاق بالتعليم المهني أو عدمه، مثل دراسة كل من فرح وأبو سماحه (1987) وتيسنغ (Tesing, 1991) والطراونة (2000ب). لكنها لم تتصد لأقتراح الحلول.

4) ركزت الدراسات السابقة على استقصاء وجهات نظر الطلبة أو المعلمين أو مديري المدارس أو الوالدين، وليس من بينها أية دراسة استقصت وجهات نظر الخبراء القائمين على التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن.

تكشف الاستنتاجات السالفة الذكر عن مدى أصالة الدراسة الحالية، وما ستضيفه للمعرفة في حقل التربية والتعليم بشكل عام وفي مجال التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل خاص، وذلك من خلال اهتمام الدراسة الحالية بالآتي:

- 1) تصديدها لمشكلة كشفت عن استمراريتها وتأثيرها جل الدراسات السابقة.
 - 2) سعيها لأقتراح حلول يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني من وجهة نظر الخبراء.
 - 3) استهدافها لعينة شمولية، وذلك ضمن المستويين المركزي واللامركزي، بالإضافة إلى تنوع الجهات التي تنتمي لها عينة الدراسة.
- مشكلة الدراسة**

على الرغم من أهمية التعليم المهني والتقني ودوره في رفد المجتمع الأردني بالأيدي العاملة المدربة والمؤهلة في المجالات المختلفة، وعلى الرغم مما تقوم به وزارة التربية والتعليم والجهات الحكومية الأخرى، مثل مؤسسة التدريب المهني والجامعات، من اهتمام خاص بالتعليم والتدريب المهني والتقني باختلاف أنواعه وتخصصاته. إلا أن ما يلفت الانتباه أن النظرة الدونية نحو هذا المسار من التعليم والتدريب من قبل المجتمع تحول دون فاعلية تحقيق أهدافه، ومما يدل على نقشي هذه النظرة كثرة الندوات والمؤتمرات التي تعقد، والدراسات التي تُجرى، في محاولة لبحث هذه المشكلة واقتراح الحلول، وعلى الرغم من ذلك كله إلا أن المشكلة ما زالت موجودة وبحاجة إلى

وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، أو لديهم تأهيل علمي أو خبرة ميدانية في أي من مجالات التعليم والتدريب المهني والتقني، ويعملون ضمن الجهات التي حددت لغايات تحقيق هدف هذه الدراسة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

لأغراض تحقيق هدف الدراسة الحالية فقد تم الاستفادة من الاطار العام لطريقة دلفاي (Delphi) في اختيار الخبراء وتحديد الحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني. وأن كان الباحث لم يوظف طريقة دلفاي بكافة حيثياتها، إلا أن الإطار العام اعتمد على توجيه مجموعة من الأسئلة بصيغة مسحية متكررة، على مجموعة من الخبراء، وذلك من خلال استبانة تم تطويرها لهذه الغاية. ولأغراض هذه الدراسة تم توجيه سؤال لمجموعة من الخبراء بلغ عددهم (30) خبيراً لتحديد المجالات التي يمكن الاطار العام لطبيعة الحلول المقترحة، واعتبرت هذه الاستبانة الأولى، وفي ضوء ذلك تم تطوير الاستبانة الثانية ومنها اشتقت الاستبانة الثالثة (Macevicinte & Wilson, 2009).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الخبراء القائمين على رسم وتنفيذ سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن، وبخاصة في الجهات الآتية: أ) وزارة التربية والتعليم ب) مؤسسة التدريب المهني ج) الجامعات الأردنية وكليات المجتمع د) جهات أخرى مثل: المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، مجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، القطاع الخاص. الجهات الدولية الممولة لبرامج تطوير التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. ويقدر إجمالي مجتمع الدراسة بحوالي (224) خبيراً.

عينة الدراسة

بما أن مجتمع الدراسة محدود ومعروف، فقد تم استهداف كافة أفراد المجتمع، واعتبرت الاستبانة المستردة تمثل عينة الدراسة، حيث بلغت العينة الاجمالية (167) خبيراً، أي ما نسبته حوالي 74% من المجتمع الأصلي، ويوضح الجدول رقم(1) توزيع عينة الدراسة وفق جولات توزيع الاستبانة:

أداة الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وبالاستعانة بالأدب النظري والدراسات السابقة، تم بناء استبانة على مرحلتين: الأولى بناء الاستبانة، والتي احتوت سؤالاً مفتوحاً حول ماهية مجالات الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك من خلال استقصاء آراء(30) خبيراً، وتم اعتماد كل مقترح/حل، أجمع عليه أكثر من 30%

القرار والمخططين في مجال التعليم المهني والتقني في الأردن بشكل خاص والدول النامية بشكل عام، وبالتالي فهي تشكل دراسة وطنية.

2. قد تسهم الحلول المقترحة في تحديد إطار عام لأي توجه أو جهد وطني في اتجاه تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن، من خلال تسليط الضوء على الجهات المعنية بالمشاركة في تحمل مسؤوليتها ضمن هذه المهمة الوطنية والمجتمعية، والأدوار التي يمكن أن تقوم بها ضمن شراكة وطنية. وبخاصة إذا استند مثل هذا الاطار العام على رؤية وبصيرة من خبراء اكفاء في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني.

3. قد تسهم هذه الدراسة في التأسيس لفتح آفاق جديدة لبحوث تربوية أخرى لرفد الأدب التربوي في مجال التعليم المهني والتقني.

محددات الدراسة

تحدد نتائج هذه الدراسة في الآتي:

1- اقتصرت هذه الدراسة على تقصي وجهة نظر الخبراء القائمين على التعليم والتدريب المهني والتقني في الجهات التي حددتها متغيرات الدراسة.

2- اقتصرت هذه الدراسة على تقصي أثر متغير تابع واحد فقط وهو: الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. ومتغيرين مستقلين هما: متغير جهة العمل للخبير(وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، جامعات وكليات مجتمع، وجهات أخرى)، ومتغير مستوى التمثيل الإداري للخبير(مركزي/لامركزي).

تعريف مصطلحات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات التي يمكن تعريفها على النحو الآتي:

التعليم المهني والتقني: ويقصد به ذلك النظام من التعليم الذي يقدم معارف نظرية وتدريبية عملية موجه لسوق العمل، ويشمل على برامج دراسية في كافة مجالات الصناعة والزراعة والفندقة والاقتصاد المنزلي. ويقدم من خلال مؤسسات الدولة الأردنية.

النظرة المجتمعية: ويقصد بها انعكاس المدركات الإيجابية أو السلبية عند مجموع الأفراد، نحو أهمية التعليم والتدريب المهني والتقني، على شكل تقدير أو عدم تقدير أهمية هذا النمط من التعليم والتدريب. وترتبط هذه النظرة بشكل أو بآخر بطبيعة القيم التي يمتثلها المجتمع نحو أهمية المهن والتعليم والتدريب المهني.

الخبراء: ويقصد بهم كل الأشخاص القائمين على رسم

عينة الجولة الثانية (107) خبراء، وبلغ عدد فقرات الاستبانة الثانية 64 فقرة توزعت على (6) مجالات. استبانة الجولة الثالثة، تم حصر 50% من فقرات الاستبانة الثانية، وتوظيفها كمدخلات للاستبانة الثالثة، وذلك من خلال أخذ الفقرات التي أحرزت أعلى المتوسطات الحسابية وفق تحليل نتائج الاستبانة الثانية، وقد وزعت هذه الاستبانة على (30) خبيراً هم ذاتهم الذين شكلوا عينة الجولة الأولى، وذلك لسبب سهولة التواصل معهم وتوزعهم المتناغم وفق طبيعة العمل والجهة التي يعمل بها الخبير، مع تفاوت طفيف جداً على عينة وزارة التربية والتعليم بسبب تنقلات وتفاعلات، حدث في الوزارة بين الجولة الأولى والجولة الثالثة، طالت بعض افراد العينة المستهدفة. وقد شكلت مخرجات استبانة الجولة الثالثة الحلول المقترحة ذات الأولوية القصوى في تحسين النظرة المجتمعية للتعليم والتدريب المهني في الأردن، وذلك من خلال اعتبار الحلول ذات أعلى متوسطين حسابيين في كل مجال هي الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني.

من عينة الجولة الأولى؛ أي مقترح أجمع عليه (10) خبراء من أصل (30) خبيراً والذين شكلوا عينة الجولة الأولى، على أنه من المقترحات التي تشكل إطاراً للحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية للتعليم والتدريب المهني والتقني. المرحلة الثانية الثانية، بالتعاون مع الخبراء في الجامعات الأردنية تم إعادة صياغة المقترحات، التي نتجت من الاستبانة الأولى، على شكل فقرات وضمن مجالات أو أبعاد محددة، ثم تم بناء الاستبانة الثانية كأداة لجمع البيانات (وجهات نظر الخبراء) من أفراد عينة الدراسة. وتم استخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي، (أوافق بشدة ودرجتها=5، أوافق ودرجتها=4، متردد ودرجتها=3، لا أوافق ودرجتها=2، لا أوافق بشدة ودرجتها=1)، وذلك لتحديد درجة اتفاق أفراد عينة الجولة الثانية، مع مكونات الحلول المقترحة لتحسين النظرة الاجتماعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن. وبطبيعة الحال تم إعطاء الفقرات السلبية الدرجات (1,2,3,4,5) على التوالي. وقد تم توزيعها على (140) خبيراً، وحيث تم استعادة (107) استبانات فقد اعتبرت

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة

المجموع	العدد/طبيعة العمل						الجهة التي يعمل بها الخبير/الخبراء
	لا مركزي (ميدان)			مركزي			
	الجولة الثالثة	الجولة الثانية	الجولة الأولى	الجولة الثالثة	الجولة الثانية	الجولة الأولى	
44	3	16	4	5	12	4	وزارة التربية والتعليم
26	3	9	3	3	5	3	مؤسسة التدريب المهني
36	4	16	3	3	7	3	الجامعات الأردنية وكليات المجتمع
61	4	22	5	5	20	5	جهات أخرى
167	14	63	15	16	44	15	المجموع

الاستبانة في صورتها النهائية من (64) فقرة موزعة على ستة مجالات.

ثبات الأداة

تم قياس ثبات الأداة بحساب معامل الاتساق الداخلي لكل مجال/بُعد من مجالات/أبعاد الاستبانة الستة، وذلك بتوظيف معامل كرونباخ ألفا لحساب الثبات. ويبين جدول رقم (2) معامل كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات الاستبانة. حيث تُعد معاملات الثبات هذه عالية، وبخاصة أن معامل الثبات الكلي قد بلغ 0.927، وهو معامل ثبات مرتفع ويمكن الوثوق به لأغراض هذا البحث.

صدق الأدوات

تم التحقق من صدق استبانة الجولة الثانية من خلال عرضها على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية، وعدد من الخبراء في وزارة التربية والتعليم، وطلب منهم الحكم على أداة الدراسة من حيث (الآتي: 1) مدى سلامة الصياغة اللغوية لفقرات الاستبانة. (2) مدى كفاية مجالات/أبعاد الاستبانة، من حيث شموليتها وملاءمتها لتحقيق هدف الدراسة. (3) مدى انتماء فقرات الاستبانة للمجالات/الأبعاد التي وردت ضمنها. وفي ضوء آراء المحكمين تم إجراء التعديل اللازم، حيث تشكلت

الجدول (2)

معامل الاتساق الداخلي لكل مجال/بعد في الاستبانة وفق معامل الثبات كرونباخ ألفا

المجال	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب	9	0.83
مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية	9	0.89
مجال السياسات والتشريعات	12	0.96
مجال وسائل الإعلام والاتصال	10	0.92
مجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني	9	0.93
مجال برامج التوعية والإرشاد المهني	15	0.91

المبينة، والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 10-24؛ (3) مجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني، والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 25-33؛ (4) مجال وسائل الإعلام والاتصال، والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 34-43؛ (5) مجال السياسات والتشريعات والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 44-55؛ (6) مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 56-64.

وبما أن هذه المجالات مثلت أجزاء هامة للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني، إلا أنها ليست كلها بنفس الأهمية من حيث تأثيرها، كما أنها قد تتطلب فترات متباينة من الوقت لتعطي النتائج المرجوة. بمعنى آخر، فإن وضع بعض هذه الحلول موضع التنفيذ سيؤدي إلى نتائج قد تكون فورية، بينما قد يستغرق البعض الآخر منها سنوات لملاحظة نتائجها. لذلك كشفت نتائج الدراسة، وفقاً للبيانات التي اشتملت عليها الاستبانة الثانية، عن بعض الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن من وجهة نظر الخبراء، والتي يمكن تصنيفها ضمن المجالات الستة الواردة في الجدول (3)، بالإضافة إلى

المتوسطات الحسابية لتقديرات الخبراء لأهمية وأولوية كل مجال من هذه المجالات. وهذه الحلول جاءت على شكل فقرات.

وفيما يتصل بأولوية وأهمية الحلول المقترحة من وجهة نظر الخبراء، فإن البيانات التي يشتمل عليها جدول رقم (3)، تبين أن المتوسطات الحسابية لكافة الحلول المقترحة، وفق ما كشفت عنه نتائج تحليل وجهات نظر الخبراء كما وردت في

محك الدراسة: يمكن تصنيف أهمية مقترحات الحلول لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني على النحو الآتي:

- مقترحات الحلول التي تبلغ متوسطات تقدير الخبراء لها (2.33) أو أقل، هي مقترحات ليست ذات أولوية.
- مقترحات الحلول التي تتحصر متوسطات تقدير الخبراء لها بين (2.34) و(3.67) هي مقترحات ذات أولوية ولكنها ليست قصوى.
- مقترحات الحلول التي تبلغ متوسطات تقدير الخبراء لها (3.68) أو أعلى، هي مقترحات ذات أولوية قصوى، وبالتالي فهي تحتاج إلى وقفة اهتمام من قبل صانعي القرارات وواضعي السياسات في المؤسسات المعنية بالتعليم المهني في الدولة الأردنية.

نتائج الدراسة

في الآتي عرض لنتائج الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها:

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول:

نص سؤال الدراسة الأول على الآتي: "ما الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن من وجهة نظر الخبراء؟".

كشفت نتائج الدراسة أن المجالات التي أجمع عليها 30% من عينة الدراسة، وعددهم (30) خبيراً، الذين وجه لهم السؤال المفتوح حول طبيعة المجالات التي يمكن أن تشكل إطاراً لحلول مقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن من وجهة نظر الخبراء، انحصرت في المجالات الستة الآتية: (1) مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب، والذي انحصرت فقراته في الاستبانة الثانية في الفقرات من 1-9؛ (2) مجال برامج التوعية والإرشاد المهني

بلغ (4.02)، أما المرتبة الرابعة فقد جاءت الحلول المتصلة بمجال التوعية والإرشاد المهني، وبمتوسط عام بلغ (4.00)، وفي المرتبة الخامسة فقد جاءت الحلول المتصلة بمجال الاعلام والاتصال، وبمتوسط عام بلغ (3.94)، وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت الحلول المتصلة بمجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وبمتوسط عام بلغ (3.93).

استجاباتهم على الاستبانة شكلت حلولاً ذات أولويات قصوى. حيث يتبين أن الحلول المتصلة بمناهج وأساليب التدريس في التعليم المهني والتقني قد احتلت المرتبة الأولى وبمتوسط عام بلغ (4.24)، وفي المرتبة الثانية جاءت الحلول المتصلة بسياسات وتشريعات التعليم المهني والتقني، وبمتوسط عام بلغ (4.06)، ثم في المرتبة الثالثة جاءت الحلول المتصلة بالبنية التحتية والبيئة التعليمية للتعليم المهني والتقني، وبمتوسط عام

الجدول (3)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات عينة الدراسة لمجالات الحلول بشكل عام وفق نتائج الاستبانة الثانية

المجال	المناهج وأساليب التدريس والتدريب	البنية التحتية والبيئة التعليمية	السياسات والتشريعات	وسائل الإعلام والاتصال	التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني	برامج التوعية والإرشاد المهني
المتوسط	4.24	4.02	4.06	3.94	3.93	4.00
العدد	107	107	107	107	107	107
الانحراف المعياري	.505	.762	.647	.786	.811	.617

الإعلام على قصص النجاح في مجال التعليم المهني في الأردن أو الدول التي يتخذ منها الأردن مثلاً له في هذا المجال، وكذلك تطوير موقع الكتروني وطني يحتوي قاعدة بيانات حول برامج التعليم/التدريب المهني، ويقدم خدمات التوجيه والإرشاد المهني.

وفي المرتبة الرابعة فقد جاءت الحلول المتصلة بمجال التوعية والإرشاد المهني، وبمتوسط عام بلغ (4.22). وتمحورت الحلول في هذا المجال حول بعدين هما: تحسين فرص التوظيف لخريجي التعليم والتدريب المهني، وكذلك تعزيز دور المتخصصين في مجال التعليم المهني للحديث عن قصص نجاحهم.

وفي المرتبة الخامسة جاءت الحلول المتصلة بسياسات وتشريعات التعليم المهني والتقني، وبمتوسط عام بلغ (4.21). وتمحورت الحلول هذه حول بعدين هما: وضع علاوات خاصة بخريجي برامج التعليم والتدريب المهني، وكذلك فتح قنوات الالتحاق بالتعليم العالي أمام خريجي التعليم المهني.

وفي المرتبة السادسة والأخيرة جاءت الحلول المتصلة بمجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وبمتوسط عام بلغ (4.11). وتمحورت الحلول في هذا المجال حول بعدين هما: تطوير دور القطاع الخاص والأهلي في مجال تحفيز الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني، وكذلك تشجيع التعاون بين المدارس والمراكز المهنية من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى.

أما استبانة الجولة الثالثة، والتي تشكلت من 50% من الحلول التي جاءت بها مخرجات استبانة الجولة الثانية، بحيث تم اختيار الحلول التي حصلت على أعلى قيم للمتوسطات الحسابية وأقل قيم للانحرافات المعيارية مع مراعاة تمثيل المجالات الرئيسة كافة، فقد كشفت نتائجها عن تغير ترتيب المجالات الرئيسة للحلول المقترحة.

وتكشف البيانات، التي يشتمل عليها الجدول (4)، أن الحلول المتصلة بمناهج وأساليب تدريس التعليم المهني والتقني، جاءت في المرتبة الأولى، وبمتوسط عام بلغ (4.44). وتمحورت هذه الحلول، وفق ما هو مبين في الجدول (5)، حول بعدين هما: إشراك الطلبة في تنفيذ حصص التربية المهنية بما يوفر بيئة تسهم في تعزيز الاتجاهات والمويل الايجابية نحو التعليم/التدريب المهني. الانفتاح على التجارب الدولية في مجال تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والاستفادة منها.

وفي المرتبة الثانية جاءت الحلول المتصلة بمجال البنية التحتية والبيئة التعليمية للتعليم المهني والتقني وبمتوسط عام بلغ (4.35). وتمحورت الحلول المقترحة في هذا المجال حول بعدين رئيسيين هما: تحسين بيئة العمل في المهن المختلفة من حيث ساعات العمل، التأمين الصحي... الخ، وكذلك ابتكار تخصصات جديدة تواكب التطور في احتياجات سوق العمل.

وفي المرتبة الثالثة جاءت الحلول المتصلة بمجال وسائل الإعلام والاتصال، وبمتوسط عام بلغ (4.26). وتمحورت هذه الحلول حول بعدين هما: أهمية تسليط الضوء من قبل وسائل

الجدول (4)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لتقديرات الخبراء لمقترحات الحلول ذات الأولوية القصوى وفق متغيرات الدراسة

المتغير	مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب	مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية	مجال السياسات والتشريعات	مجال وسائل الإعلام والاتصال	مجال التشاركية بين هيئات التعليم المهني	مجال برامج التوعية والإرشاد المهني
طبيعة عمل الخبير						
عمل مركزي	المتوسط	4.53	4.35	4.43	4.12	4.23
	العدد	16	16	16	16	16
	الانحراف المعياري	.547	.552	.752	.831	.978
عمل لامركزي	المتوسط	4.16	4.05	4.07	4.09	4.21
	العدد	14	14	14	14	14
	الانحراف المعياري	.602	.770	.935	.861	.685
الجهة التي يعمل بها الخبير						
وزارة التربية والتعليم	المتوسط	4.25	4.09	4.20	4.04	4.06
	العدد	8	8	8	8	8
	الانحراف المعياري	.267	.905	1.068	1.227	.728
مؤسسة التدريب المهني	المتوسط	4.75	4.41	4.44	4.27	4.29
	العدد	6	6	6	6	6
	الانحراف المعياري	.245	1.190	1.360	1.306	.900
الجامعات	المتوسط	4.28	4.21	4.19	4.00	4.28
	العدد	7	7	7	7	7
	الانحراف المعياري	.727	.548	.539	.471	.566
جهات أخرى (مؤسسات خاصة وجهات دولية)	المتوسط	4.22	4.19	4.25	4.14	4.27
	العدد	9	9	9	9	9
	الانحراف المعياري	.634	.670	.662	.626	.536
المجموع الكلي	المتوسط	4.35	4.21	4.26	4.11	4.22
	العدد	30	30	30	30	30
	الانحراف المعياري	.585	.800	.885	.906	.651

الجدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات الخبراء لمقترحات الحلول ذات الأولوية وفق مخرجات الاستبانة الثالثة

درجة الأهمية		الفقرة	التسلسل
Std. Deviation	Mean	المجال / درجة الأهمية	
.567	4.44	المناهج وأساليب التدريس	
.681	4.46	الانفتاح على التجارب الدولية في مجال تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والاستفادة منها.	i2
.678	4.43	الاهتمام بأن تكون المواد التعليمية والمناهج مواكبة للتطور المستمر في مجال التعليم والتدريب المهني.	i4
.860	4.46	إشراك الطلبة في تنفيذ حصص التربية المهنية بما يوفر بيئة تسهم في تعزيز الاتجاهات والميول الإيجابية نحو التعليم/التدريب المهني.	i5
.718	4.12	التنوع في أساليب تدريس محتوى منهاج التربية المهنية بما يسهم في تعزيز الاتجاهات الإيجابية نحو تعلم المهن والتعليم المهني.	6
.563	4.40	تعزيز محتوى منهاج التربية المهنية بما يوفر شكل من التوجيه المهني ويعزز الاتجاهات الإيجابية نحو المهن والعاملين بها.	i7
.651	22.4	التوجيه والإرشاد المهني	
.632	4.17	تفعيل الحملات الإرشادية والتوجيهية لطلبة المدارس.	10
.817	4.23	الترويج للعمل المهني كخيار وظيفي مدر للدخل ويوفر حياة كريمة.	i11
.949	4.16	نشر الوعي حول التخصصات المهنية التي يحتاجها سوق العمل.	i12
.856	4.38	تحسين فرص التوظيف لخريجي التعليم والتدريب المهني.	I16
.906	4.14	تعريف الوالدين بفرص العمل المهني المتاحة لأبنائهم في حال اختاروا مسار التعليم/التدريب المهني.	I17
.774	4.15	تحفيز المدارس الأساسية على تنظيم رحلات لطلبتها لزيارة المدارس والمراكز المهنية المتميزة على المستوى الوطني.	I19
.761	4.20	إتاحة المجال لطلبة التعليم الأساسي وبخاصة الصفوف العليا بزيارة مراكز ومدارس التدريب والتعليم المهني.	i21
.876	4.30	تعزيز دور المتخصصين في مجال التعليم المهني للحديث عن قصص نجاحهم.	i23
.906	4.11	التشاركية بين هيئات التعليم المهني	
.999	3.96	بناء الجسور بين الشركات الصغيرة وغير الرسمية ونظام التعليم والتدريب الفني والمهني.	i25
.886	4.20	تطوير دور القطاع الخاص والأهلي في مجال تحفيز الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني.	i26
1.01	4.16	تشجيع التعاون بين المدارس والمراكز المهنية من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى.	i30
.877	3.95	الاستفادة من المبادرات الريادية بالشراكة مع الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، بما يخدم الأهداف الوطنية.	I32
0.885	4.26	وسائل الإعلام والاتصال	
.819	4.46	تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على قصص النجاح في مجال التعليم المهني في الأردن، أو الدول التي يتخذ منها الأردن مثلاً له في هذا المجال.	i34
.973	4.13	الحرص على استمرارية حملات التوعية والتوجيه المهني في وسائل الاعلام.	i35
.997	4.16	تفعيل دور البرامج الإذاعية والتلفزيونية في التوعية والتوجيه المهني.	37
1.12	4.20	تطوير موقع الكتروني وطني يحتوي قاعدة بيانات حول برامج التعليم/التدريب المهني، ويقدم خدمات التوجيه والإرشاد المهني.	i40

تسلسل	الفقرة	درجة الأهمية	
		Mean	Std. Deviation
41	توفير كم كاف من المعلومات، للأسرة، عن الحاجات الفعلية لسوق العمل من خريجي التعليم المهني.	4.06	.811
السياسات والتشريعات			
44	فتح قنوات الالتحاق بالتعليم العالي لخريجي التعليم المهني.	4.21	.930
i45	تعزيز مشاريع التوظيف الذاتي لخريجي التعليم/التدريب المهني من خلال الاعفاء من الضرائب المختلفة.	4.20	1.12
i46	تعزيز الأمن الوظيفي للعاملين في المجال المهني.	4.13	.819
48	تقديم نسبة من الاعفاء الضريبي للشركات التي تعمل على تقديم الدعم أو تشرف على برامج تعليم أو تدريب مهني مجاني.	3.99	1.09
i50	وضع علاوات خاصة بخريجي برامج التعليم والتدريب المهني.	4.40	.674
i55	تحديث التشريعات بما يخدم سياسة الالتحاق بالتعليم المهني بشكل يلغي فكرة أن التعليم والتدريب المهني لمتدني التحصيل.	4.13	1.10
البنية التحتية والبيئة التعليمية			
i56	تحسين بيئة العمل في المهن المختلفة من حيث ساعات العمل، التأمين الصحي... الخ.	4.40	.723
58	تطوير نوعية ومستوى التجهيزات التي تستخدم في التعليم والتدريب المهني.	3.93	.727
i62	ابتكار تخصصات جديدة تواكب التطور في احتياجات سوق العمل.	4.30	.749
63	مواكبة التطور العلمي والتقني في مجال التعليم والتدريب المهني بما يعزز من سويته.	4.10	.500

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثاني:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء تعزى لمتغير طبيعة العمل (على المستوى المركزي والمستوى اللامركزي)، وبمستوى دلالة بلغ (0.05). وهو دال إحصائياً ولصالح تقديرات الخبراء على المستوى المركزي، وكما هو مبين في الجدول (4).

أما فيما يتصل بتعرف أثر متغير جهة العمل للخبير (وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات، جهات أخرى دولية ووطنية)، وليبان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، فقد تم توظيف تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، ففي حين يبين كل من جدول رقم (4+6) أن هناك تبايناً ظاهرياً بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بسبب متغير جهة العمل، إلا أنه لتعرف فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=a)، فإن البيانات التي يشتمل عليها الجدول (7)،

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تعزى لمتغير جهة العمل، (وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات الأردنية، جهات أخرى)، على كافة مجالات الحلول.

نص سؤال الدراسة الثاني على الآتي: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، في تقديرات الخبراء لتحديد الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن، تُعزى لأي من متغيرات الدراسة: متغير طبيعة الخبرة (مركزية، لامركزية)، ومتغير الجهة التي يعمل بها الخبير (وزارة التربية والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات الأردنية وكليات المجتمع، جهات أخرى)؟"

فيما يتصل بأثر متغير طبيعة الخبرة (عمل مركزي/عمل لامركزي)، وليبان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات عينة الدراسة للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني، فقد تم توظيف اختبار (ت). ففي حين يبين جدول رقم (4+5) أن هناك تبايناً ظاهرياً بين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بسبب متغير طبيعة العمل، إلا أنه لتعرف فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05=a)، فإن البيانات التي يشتمل عليها الجدول (6) تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تعزى لمتغير طبيعة العمل (مركزي/لامركزي)، على كافة مجالات الحلول، عدا مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، حيث كان

الجدول (6)

نتائج اختبار (ت) لأثر متغير طبيعة العمل على تقديرات الخبراء للحلول

مستوى الدلالة	قيمة ت	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	مصدر التباين	مجالات الحلول
.708	.144	.547 .602	4.50 4.37	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب
*.005	9.175	386. .770	4.53 4.14	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية
.722	.130	.752 .850	64.3 4.05	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال السياسات والتشريعات
.497	.473	.832 .935	4.43 4.07	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال وسائل الإعلام والاتصال
.311	.063	.972 .861	4.12 4.09	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني
.981	.001	.642 .685	4.23 4.21	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	مجال برامج التوعية والإرشاد المهني
.519	.427	3.55 .625	4.35 4.16	16 14	عمل مركزي عمل لا مركزي (ميداني)	المتوسط الكلي

الجدول (7)

تحليل التباين الأحادي لأثر متغير جهة العمل في تقديرات الخبراء للحلول

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير التابع
.163	1.847	.547 .296	3 26	1.640 7.695	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب
.379	1.069	.405 .379	3 26	1.216 9.859	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية
.913	.174	1.22 .701	3 26	.365 18.226	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال السياسات والتشريعات
.960	.099	.086 .865	3 26	.258 22.498	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال وسائل الإعلام والاتصال
.952	.112	.101 .906	3 26	.304 23.548	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني
.890	.208	.096 .462	3 26	.289 12.005	بين المجموعات داخل المجموعات	مجال برامج التوعية والإرشاد المهني
.816	.313	.116 .369	3 26	.347 9.591	بين المجموعات داخل المجموعات	المتوسط الكلي

الجدول (8)

تحليل التباين لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
متغير خبرة العمل (مركزي/لامركزي)	.382	1	.382	.803	.464
متغير جهة العمل (وزارة التربية، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات، جهات أخرى)	.227	3	.076	.149	.920
خبرة العمل* جهة العمل	.952	2	.476	1.318	.287
الخطأ	8.303	23	.321		
الكلية	432.687	1			

النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الثالث:

نص سؤال الدراسة الثالث على: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية، في تقديرات الخبراء لتحديد الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني في الأردن، تعزى للتفاعل بين متغيرات الدراسة: متغير طبيعة الخبرة ومتغير الجهة التي يعمل بها الخبير"؟.

يلاحظ من البيانات التي يشتمل عليها جدول رقم (8) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة على وجهات نظر عينة الدراسة في تقديراتهم للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

مناقشة النتائج

مناقشة النتائج ذات الصلة بسؤال الدراسة الأول

بما أن الجولة الأولى جاءت بمخرجات ساهمت في تحديد المجالات المقترحة للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني، فقد أظهرت نتائج الجولة الثانية، وفق الجدول (5)، أن كافة مجالات الحلول المقترحة شكلت حلول ذات أولوية قصوى، وذلك بدليل أن المتوسطات الحسابية لجميع المجالات كانت أعلى من (3.68)، وهو المتوسط الحسابي الذي يفصل بين المقترحات ذات الأولوية القصوى والمقترحات ذات الأولوية ولكنها ليست أولوية قصوى.

وقد استأثرت فقرات مجال الحلول المتصلة بمناهج وأساليب التدريس في التعليم المهني والتقني بأعلى المتوسطات

الحسابية، وحافظت ذات المجال على الصدارة في الجولة الثالثة من جولات تحديد الحلول. وعلى نفس المنوال حافظ كل من مجال التوجيه والإرشاد المهني ومجال التشاركية بين المؤسسات المعنية بالتعليم المهني والتقني على المرتبتين الرابعة والسادسة على التوالي في كلتا الجولتين. أما كل من مجال التشريعات والسياسات ومجال وسائل الإعلام فقد حل كل منهما مكان الآخر في الجولتين، حيث حلت التشريعات والسياسات بالمرتبة الثانية في الجولة الثانية وعلى المرتبة الخامسة في الجولة الثالثة، في حين حلت وسائل الإعلام في المرتبة الخامسة في الجولة الثانية، وفي المرتبة الثالثة في الجولة الثالثة، إلى جانب محافظة مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية على مرتبة متقدمة من المجالات الأخرى، حيث حلّ في المرتبة الثالثة في الجولة الثانية وفي المرتبة الثانية في الجولة الثالثة. وقد تم التوقف عند الحلول التي كشفت عنها نتائج الجولة الثالثة، لأن نطاق الإجابات تقلص وظهر تقارب كبير في آراء مجموعة الخبراء، وذلك بدليل أن معامل الانحرافات المعيارية كانت منخفضة مما يؤكد تقارب وجهات النظر تجاه الحلول المقترحة.

وفي ضوء ما تقدم، فإنه ينظر إلى أن إجماع الخبراء على المجالات الستة الأتفة الذكر واستقرار آرائهم ووجهات نظرهم يؤسس لاعتماد هذه المجالات الستة لتشكيل أركان هوية قوية لأي استراتيجية أو حملة وطنية تهدف إلى تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

وتشير هذه النتيجة إلى أن هذه المجالات جميعها هامة لتحقيق الهدف المرجو من تحسين النظرة المجتمعية. وتتفق

حول برامج التعليم/التدريب المهني، ويقدم خدمات التوجيه والارشاد المهني؛

(12) تشجيع التعاون بين المدارس والمراكز المهنية من جهة وأصحاب العمل من جهة أخرى.

يلحظ أن بعض هذه الحلول تكرر اختيار الخبراء لها من خلال المجالات الستة، على أنها حلول ذات أولوية قصوى. فمثلاً وردت في ثلاثة من المجالات الستة، ولكن بصيغ متناسب وطبيعة كل مجال؛ حلول ركزت في جُلها على أهمية البعد الإجرائي من خلال التنوع في التخصصات المهنية التي تطرح لطلبة التعليم والتدريب المهني والتقني، وابتكار الجديد منها بشكل يوائم حاجات سوق العمل، وذلك كما ورد في الحلول ذوات الأرقام 2، 3، 11. وهذا بدوره يؤثر إلى ضرورة سد الفجوة في المعلومات المتوافرة حول برامج التعليم والتدريب المهني، حيث يتوقع أنه حالما توفر كم واسع من الخيارات المهنية التي توائم الحاجات الفعلية لسوق العمل، بالإضافة لحصول الفرد على معلومات كافية حول هذه البرامج والتخصصات، فإنه سيكون أكثر قدرة على اتخاذ قرار مدروس وحيادي بشأن المسار التعليمي الذي يتناسب مع قدراته وميوله، هذا من ناحية، وقد تؤثر هذه النتائج، من ناحية أخرى، إلى أن هذه الحلول وإن اختلفت مجالاتها تحظى بقبول واسع ومستوى توقع عال في إسهامها في التخلص من النظرة السلبية نحو التعليم والتدريب المهني، من قبل الخبراء عينة الدراسة. وتتسق هذه النتائج مع ما أشار إليه تقرير المعرفة العربي للعام 2010/2011، بوجود الاهتمام بتحسين نوعية برامج التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن لتعمل على جذب أفضل التلاميذ أداءً للالتحاق بالتعليم المهني (برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد، 2012: 243).

كذلك هناك بعض الحلول التي أخذت البعد المعرفي والعلمي، وبخاصة تلك التي تلفت الانتباه إلى أهمية الوعي والإرشاد المهني وأهمية البرامج التوعوية، وعرض النماذج الحية لقصص النجاح في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. ويتضح ذلك جلياً في الحلول ذوات الأرقام (1، 2، 8، 11). وهذا يمكن أن يفسر بأهمية التوظيف الأمثل لثورة الاتصال والإعلام الذي تشهده الأردن، من خلال، مثلاً، تصميم موقع الكتروني وطني يهتم بمكون التوجيه والإرشاد المهني، ويُمكن زوار الموقع من التعرف على التخصصات المتاحة، ومواقع ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني المتوافرة في البلاد، أضف إلى ذلك أهمية أن يتيح مثل هذا الموقع المجال أمام الزائر التعرف على الوظائف المتوافرة في سوق العمل المهني.

هذه النتائج مع بعض ما كشفت عنه نتائج دراسات كل من: (الطراونة، 2000، والطراونة، 2000، ومقدادي، 2007). بالإضافة لذلك، فإنه تجدر الإشارة إلى أن تصدُر مجال المناهج وأساليب التدريس، لمجالات الحلول المقترحة على جولتين متتاليتين، يؤكد أن لا فائدة من تطوير مناهج التعليم المهني والتقني، إذا لم تكن قادرة على إحداث التغيير المرجو في الاتجاهات نحو التعليم المهني والتقني لدى المتعلم، ليصبح في المستقبل مواطناً صالحاً قادراً على ان يكون شريكاً استراتيجياً في عملية التنمية. وبما أن مجال المناهج وأساليب التدريس قد احتل المرتبة الأولى بين الحلول المقترحة، فإن المناهج ومضامينها معنية بشكل أساس في التأسيس لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني.

أما فيما يتصل بالحلول ضمن المجالات المختلفة فقد جاءت مخرجات الجولة الثالثة بانتني عشرة حل مقترح ذو أولوية قصوى، حيث تم اعتماد كل أولويتي حل مقترحة حصلت على أعلى متوسطين حسابيين ضمن كل المجالات، وذلك على النحو الآتي:

- 1) الانفتاح على التجارب الدولية في مجال تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والاستفادة منها؛
- 2) إشراك الطلبة في تنفيذ حصص التربية المهنية بما يوفر بيئة تسهم في تعزيز الاتجاهات والميول الايجابية نحو التعليم/التدريب المهني؛
- 3) أهمية تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على قصص النجاح في مجال التعليم المهني في الأردن أو الدول التي يتخذ منها الأردن مثلاً له في هذا المجال؛
- 4) وضع علاوات خاصة بخريجي برامج التعليم والتدريب المهني؛
- 5) تحسين بيئة العمل في المهن المختلفة من حيث ساعات العمل، التأمين الصحي.... الخ؛
- 6) تحسين فرص التوظيف أمام خريجي التعليم والتدريب المهني؛
- 7) ابتكار تخصصات جديدة تواكب التطور في احتياجات سوق العمل؛
- 8) تعزيز دور المتخصصين في مجال التعليم المهني للحديث عن قصص نجاحهم؛
- 9) فتح قنوات الالتحاق بالتعليم المهني أمام خريجي التعليم المهني.
- 10) تطوير دور القطاع الخاص والأهلي في مجال تحفيز الاستثمار في مجال التعليم والتدريب المهني؛
- 11) تطوير موقع الكتروني وطني يحتوي قاعدة بيانات

والتعليم، مؤسسة التدريب المهني، الجامعات، جهات أخرى دولية ووطنية)، تكشف النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية يمكن أن تُعزى لمتغير جهة العمل، على كافة مجالات الحلول. وهذا يؤشر لاتساق وجهات النظر حيال قضية مجتمعية بغض النظر عن جهة العمل، وكذلك يُعزز رسوخ أهمية الحلول المقترحة ومدى صدقيتها. أي أنه من المؤمل أن يساعد تبني هذه الحلول على الاسهام في تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهني، وبالتالي نقل المجتمع إلى مرحلة متقدمة من الاقتناع بجدوى الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني. وقد يعزز صدقية هذه المقترحات ذات الخبراء (عينة الدراسة) يشاركون في وضع السياسات ذات الصلة بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك لدى مختلف الهيئات والمؤسسات الوطنية التي تُعنى بالتعليم والتدريب المهني، مثل الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب وصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، ومجلس التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني، ومؤسسة التدريب المهني، ووزارة التربية والتعليم.

مناقشة النتائج ذات الصلة بسؤال الدراسة الثالث

بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة على تقديرات ووجهات نظر عينة الدراسة في تقديراتهم للحلول المقترحة التي يمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم المهني والتقني. وقد يمكن تفسير هذه النتيجة باستقلالية أثر كل متغير من متغيرات الدراسة ومستوياتها المختلفة على استجابات عينة الدراسة، مما يؤكد أن أثر كل متغير يتسم بالحيادية ولم يكن ناتجاً عن تداخلات مع أثر المتغير الآخر. وبالتالي هذا يعزز تقارب وجهات النظر لعينة الدراسة وبعطي النتائج صفة الاستقرار الذي تتسق غالباً مع نتائج الدراسات التي تعتمد طريقة دلفاي.

التوصيات

في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة يمكن التوصية بالآتي:

1) اعتماد المجالات الآتية أركاناً أساسية لهوية أية استراتيجية وطنية في مجال تحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني: مجال مناهج وأساليب التدريس والتدريب، مجال البنية التحتية والبيئة التعليمية، مجال السياسات والتشريعات، مجال وسائل الإعلام والاتصال، مجال التشاركية بين الهيئات المعنية بالتعليم المهني، ومجال برامج التوعية والإرشاد المهني

وإلى أبعد من ذلك يمكن توظيف الموقع للإعلان عن البرامج والفرص المتاحة لخريجي برامج التعليم والتدريب المهني، ويمكن أن يسهم في ربط أصحاب العمل في القطاع الخاص بالباحثين عن عمل من خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني. وهذا كله سيسهم في تغيير الصور النمطية في تقديم المعارف والتوجيه والإرشاد المهني بصورة مقبولة وجاذبة للأفراد، ويمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني.

أما الحلول التي من شأنها أن تأخذ بُعد هيكليّة برامج التعليم والتدريب المهني والتقني فيمكن حصرها في الحلول ذوات الأرقام (4، 5، 10). هذه النتيجة تتفق مع نتائج بعض الدراسات، مثل دراسة استراتيجية الاتصال في تحسين الصورة نحو قطاع التعليم المهني (2012)، والتي تؤكد أن البرامج المستدامة قد تسهم في رفع كفاية الاتجاهات الإيجابية لتحقيق معدلات التحاق مرتفعة، وبخاصة أن الفرد الأردني، كما تشير ذات الدراسة، ليس على أتم الاستعداد للالتحاق ببرامج التعليم والتدريب المهني والتقني، ولكنه لا يعارض فكرة الالتحاق بها في ذات الوقت. وهذا يُعطي بعض الأمل بأن الأخذ بمثل هذه الحلول ووضع موضع التنفيذ قد يسهم في التخلص من الاتجاهات السلبية المرتبطة بالالتحاق في التعليم والتدريب المهني والتقني، وهذا يعزز أن الحلول هذه قد تسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو هذا النمط من التعليم.

مناقشة النتائج ذات الصلة بسؤال الدراسة الثاني

فيما يتصل بمتغير طبيعة العمل (مركزي/لامركزي)، بينت نتائج سؤال الدراسة الثاني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات الخبراء للحلول التي يمكن أن تسهم في تحسين الصورة المجتمعية للتعليم والتدريب المهني والتقني، وذلك على كافة مجالات الحلول، عدا مجال: بيئة وبنية التعليم، ولصالح تقديرات الخبراء على المستوى المركزي. وقد يكون لدى الخبراء على المستوى المركزي الخبرة الأوسع في توقع مساهمة أكبر في تحسين صورة التعليم والتدريب المهني والتقني، في حالة تمت العناية بشكل كبير بالبيئة والبنية التحتية لهذا النمط من التعليم، وبخاصة كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية، تحسين بيئة العمل للمهن المختلفة من حيث ساعات العمل، التأمين الصحي، والحصول على الحوافز الكافية... الخ. وهذه بدوره قد يسهم في تحسين الصورة المجتمعية نحو التعليم والتدريب المهني والتقني. وقد تتفق هذه النتيجة بصورة أو بأخرى مع ما كشفت عنه نتائج دراسات كل من: (الطراونة، 2000ب، والمقدادي، 2007).

أما فيما يتصل بمتغير جهة العمل للخبير (وزارة التربية

التعليم المهني والتقني، وإعطاء خصوصية للاهتمام بآلية تطبيق منهاج التربية المهنية في مرحلة التعليم الأساسي.
1- الالتفات بشكل أكبر إلى بيئة التعليم والتدريب المهني والبنية التحتية له بما يوفر الظروف المواتية للتعليم المهني والتقني، والعمل في مجالاته المختلفة.

2) تصميم موقع الكتروني وطني يُعنى بشؤون التعليم والتدريب المهني والتقني، وبخاصة شؤون التوجيه والإرشاد المهني، ومواقع ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني المتوافرة في البلاد والتخصصات المهنية المتاحة فيها، والتعريف بالوظائف المتوافرة في سوق العمل المهني.
3) الاهتمام بمجال مناهج وأساليب التدريب والتدريس في

المراجع

للبحث العلمي في الأردن: البحث العلمي في التعليم المهني في الأردن. عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي والدار الأهلية للنشر والتوزيع.
المصري، منذر، 2003، اقتصاديات التعليم والتدريب المهني. بنغازي: المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.
المصري، منذر واصف، 1993، التعليم المهني قضايا ونماذج. ط1. طرابلس: المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.
مريان، نادر، 2010، تشغيل الشباب... واقع وتحديات. عمان: منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
مقدادي، عمر مقداد يحيى، 2007، التعليم المهني في الأردن، مشكلاته، واتجاهات تطويره. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا: رسالة دكتوراه غير منشورة.
نصر الله، علي محمد، 1998، الموازنة بين مخرجات التدريس والتعليم الفني واحتياجات سوق العمل في الأردن وتونس. طرابلس: المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين.
وزارة العمل، 2011، الموقع الإلكتروني للوزارة. <http://net.mil.jo> in 10-5-2011 as retrieved
وزارة العمل، 2012، تحسين الصورة المجتمعية لقطاع التعليم والتشغيل المهني: استراتيجية الاتصال.
Chammas, Amal J. 2010. *Promoting the Social Image of TVET in Mashreq Countries*. Beirut: Conference Report(GTZ Publications).
Maceviciute, E. and Wilson, T. 2009. A Delphi Investigation into the Research Needs in Swedish Librarianship. *Information research: An International Electronic Journal*, 14(4): 1-24.
National for Employment and Training. 2001. The Objectives. As retrieved from the: <http://net.mil.jo> /الاهداف/
Tesing, S.C. 1991. *Attitude of Taiwanese Students and Parents toward Vocational Education*. Doctoral Dissertation .University of Mississippi State, 1991. Dissertation Abstracts International. 52,1726.

البشاري، حسن علي، 2000، استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم للوسائل التعليمية. قطر، كتاب ألامه: سلسلة دورية تصدر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، العدد 77 السنة العشرون.
البدر، عبد الحميد، 1996، اتجاهات طلاب الصف العاشر في محافظات جنوب الأردن نحو التعليم المهني وعلاقتها بمستوى تحصيلهم وتفضيلهم المهني ومهن آبائهم. جامعة مؤتة: رسالة ماجستير غير منشورة.
برنامج الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد، 2012، تقرير المعرفة العربي للعام 2011/2010: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة. دبي: دار الغرير للطباعة والنشر.
الحباشنة، ماجد، 2011، تعقيب صحفي حول دراسة المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية: تشغيل الشباب... واقع وتحديات. صحيفة الرأي الأردنية.
الطراونة، إخليف، 2000، المشكلات التي تواجه التعليم المهني في محافظة الكرك كما يدركها المديرون والمعلمون. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: العلوم التربوية، (13)؛ 77-118.
الطراونة، نهى سليمان خلف، 2000، العوامل المؤثرة على قرارات طلبة الصف العاشر الأساسي للالتحاق بالتعليم المهني في المدارس الحكومية التابعة لمديريات تربية محافظة الكرك. جامعة مؤتة: رسالة ماجستير غير منشورة.
الطويبي، أحمد، 2011، أساسيات التربية المهنية. ط2، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
الفرح، وجيه، وكمال أبو سماحه، 1987، اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية نحو العمل والدراسة المهنية. عمان: وزارة التربية والتعليم. رسالة المعلم، (28)، (5+6)؛ 86-91.
الكندري لطيفة حسين، وملك بدر محمد، 2005، تعليقة أصول التربية (ط2). الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
ليوناردو كانتور، تعريب الخطيب، محمد بن شحات، 1995، التعليم الفني في الدول المتقدمة. الرياض: مكتبة العبيكان.
الكيلاني، أنمار؛ وهشام الدعجة، 2008، البحث العلمي واقتصاديات التعليم والتدريب المهني والتقني في الأردن. وقائع المؤتمر الثالث

The Nature of Solutions Proposed to Promote the Social Image of Vocational and Technical Education From the Point of View of Experts in Jordan

*Ahmad Issa Al-Tweissi **

ABSTRACT

The purpose of this study was to investigate the nature of solutions proposed to promote the social image of vocational and technical education from the point of view of experts in Jordan. The study population consisted of all experts on vocational and technical education in Jordan. A self-completed questionnaire was developed for the purpose of the study, where its validity and reliability was verified.

The results of the study were as follows:

- 1) The nature of the solutions formed of the six areas: curriculum and teaching methods, infrastructure and educational environment, policies and legislation, media and communication, vocational guidance and counseling, and partnership between organizations concerned with vocational education.
- 2) No significant statistical differences, that can be attributed to the variable of work nature (centralized / decentralized), on all areas of solutions, except in the area of infrastructure and educational environment, in favor of experts at the central level.
- 3) No statistically significant differences, that can be attributed to the variable of work institution, on all areas of solutions.
- 4) No significant statistical differences were detected due to the interaction between the study variables.

In light of these findings, it was recommended that the areas of proposed solutions should form a general framework for any intention to promote the social image of technical and vocational education and training.

Keywords: Vocational and Technical Education, Social Image, Proposed Solutions, Expertise in Jordan.

* Faculty of Educational Sciences, Mutah University, Jordan. Received on 3/9/2012 and Accepted for Publication on 29/4/2013.